

قانون رقم ٧٥ لسنة ٢٠٢١

باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

لعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

العام الرابع من خطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل

(٢٠٢٢/٢٠٢١ - ٢٠١٩/٢٠١٨)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تعتمد الأهداف العامة لإطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١

بزيادة الموارد الكلية مقومة بأسعار السوق الجارية لتصل إلى ٨٢٣٩ مليار جنيه ،

وزيادة الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بأسعار السوق الجارية ليصل إلى ٧١٠٥ .٦ مليار جنيه ،

بعدل نمو حقيقي (مقوماً بالأسعار الثابتة) يبلغ (٤٪٥)، وذلك على النحو الموضح
بالقائمتين (١) و(٢).

(المادة الثانية)

يعتمد برنامج شراء الأصول غير المالية (الاستخدامات الاستثمارية) بخطة عام

٢٠٢٢/٢٠٢١ بمجموع ١٢٥ .٣١٧ مليار جنيه لقطاع الأعمال الخاص

والتعاوني ، و٩٣٣ مليار جنيه للاستثمارات العامة ، منها ٣٥٨ مليار جنيه استثمارات الحكومة

(ويمول عجز الميزانية منها ٢١٠ مليار جنيه للهيئات الاقتصادية ، نحو ٨١ مليار جنيه للشركات العامة ، ٢٢٥ مليار جنيه استثمارات مركبة أخرى ، وذلك على النحو الموضح بقائمة الاستثمارات (قائمة رقم ٣) .

(المادة الثالثة)

تتولى الخزانة العامة توفير التمويل اللازم لجهات الإنضاج التابعة للجهاز الحكومي ، كما يتولى بنك الاستثمار القومي توفير التمويل اللازم للهيئات الاقتصادية ، والوحدات الاقتصادية للقطاع العام الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى حدود التزاماته التمويلية بالخطة ، ووفقاً لما هو موضح بالقائمة (٤) ، وتقوم جهات الإنضاج المشار إليها بتنفيذ الاستثمارات المخصصة لها

لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١

وتظل الجهات المملوكة من بنك الاستثمار القومي مسؤولة عن إيداع أو تضمين حسابات بنك الاستثمار القومي الموارد الاستثمارية المستهدفة بهذه الخططة حسب برامج زمنية يتم الاتفاق عليها مع البنك وكذلك الموارد التي لم تحصل

حتى ٢٠٢١/٦/٣٠

(المادة الرابعة)

يجوز لبنك الاستثمار القومى - وبعد موافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية - إتاحة التمويل للدفعات المقدمة وتسوية المستحقات عن الأعمال التى تمت خلال سنوات سابقة ولم تواجه بتمويل خلال سنوات التنفيذ ، وذلك لمشروعات الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، وذلك خصماً على الاعتمادات الإجمالية المخصصة لذلك بميزانية بنك الاستثمار القومى لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١

(المادة الخامسة)

يُحظر على أي من الجهات إجراء مقاصلة عن مستحقاتها من الموارد التى تودع أو تضمن حساب بنك الاستثمار القومى وفقاً للمادة (٥) من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار القومى والتى يأذن البنك بالصرف منها لتمويل الاستخدامات الاستثمارية العامة .

(المادة السادسة)

تفصل أهداف الخطة وفقاً للإطار الوارد بموجب هذا القانون والبيانات الواردة عن خطة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ضمن قائمة المشروعات الواردة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(المادة السابعة)

تعتبر الاعتمادات الاستثمارية موازنات الجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات الخدمية وحدة واحدة ، ولا يتطلب النقل من جهة الإنفاق إلى أخرى استصدار قانون ، وإنما يتم ذلك بناءً على طلب الوزير المختص وموافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية

إذا كان النقل من جهة إسناد إلى أخرى في نطاق اختصاص ومسئولييات الوزير .
وفيما عدا ذلك يتم النقل بموافقة مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير التخطيط
والتنمية الاقتصادية .
وتعتبر التأشيرات العامة الملحوقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه ،
وتسرى على الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام المعاملة بالقانون
رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه ، كما تسرى التأشيرات العامة الملحوقة بقانون المازنة
العامة للدولة لهذه السنة على الجهاز الإداري ووحدات الإدارة المحلية والهيئات الخدمية
وصناديق التمويل الداخلية ضمن المازنة العامة للدولة ، وذلك فيما يتعلق بالاستخدامات
الإدارية الواردة بالخطة .

(المادة الثامنة)

يجوز بناءً على طلب الوزير المختص أن يستبدل بأحد المشروعات الواردة بالخطة
مشروعًا آخر وإضافة مشروعات توفر لها تمويل ذاتي أو تمويل من الصناديق المنشأة
لأغراض الاستثمار أو من الحسابات ذات الأغراض الخاصة أو من الخزانة العامة
أو قروض أو تسهيلات أو منح محلية وخارجية إضافية بخلاف الموارد الإضافية التي
تتوافر لدى بنك الاستثمار القومي بالنسبة لمشروعات الهيئات الاقتصادية ومشروعات
الوحدات الاقتصادية للقطاع العام الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣
وبموافقة مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية
وإخطار وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي بذلك .

(المادة التاسعة)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من أول يوليو ٢٠٢١

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ذي القعده سنة ١٤٤٢ هـ .

(الموافق ٣٠ يونيو سنة ٢٠٢١ م) .

عبد الفتاح السيسي

قائمة (١) الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري
للفترة من ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢/٢٠٢٣

الفترة من ٢٠١٧/٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٥

(جیاں کے تاریخیں)

الإجابة على هذا السؤال هي أن إثبات عدم انتظام المدحود يتحقق ببيان عدم انتظام المدحود.

قائمة (٢)

الإنتاج والناتج ومعدل نموهما
في خطة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١

(بعد كلفة العامل والأسعار الجارية والمليار جنيه)

الناتج المحلي الإجمالي		إجمالي الإنتاج المحلي		القطاعات
معدل النمو المُحْقِق (%)	القيمة	معدل النمو المُحْقِق (%)	القيمة	
٣,٨	٨٢٠,٦	٣,٦	١١١٨,٠	الزراعة والغابات والصيد
١,٨	٣٩٦,٨	١,٤	٤٤٥,٧	استخراج البترول والغاز وأخرى
٣,٥	١١٢٠,٦	٣,٥	٢٦١٥,٤	الصناعات التحويلية ومنتجات البترول
٢,٠	١١٢,٨	١,٩	١٨٠,٢	الكهرباء
٣,٥	٣٨,٧	٣,٤	٥٧,٥	المياه والصرف وإعادة الدوران
٨,١	٤٩٤,٣	٧,٨	١٠٤٢,٨	التشييد والبناء
٣,٨	٣٤٥,٦	٣,٦	٤٦٩,٠	النقل والتخزين
١٦,٠	١٧٥,٢	١٥,٦	٢٦٨,٦	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٤,٠	١٩,٨	٣,٨	٢٨,٦	المعلومات
٥,٦	٩٤,٦	٥,٥	٩٦,٤	قناة السويس
٣,٩	٩٩٨,٦	٣,٧	١١٤٠,٢	تجارة الجملة والتجزئة
٣,٤	٢٥٤,١	٣,٣	٢٧٤,٤	الوساطة المالية والأنشطة المساعدة
٣,٥	٤٩,٥	٣,٢	٥٣,٣	التأمين والتأمينات الاجتماعية

الناتج المحلي الإجمالي		إجمالي الإنتاج المحلي		القطاعات
معدل النمو الحقيقي (%)	القيمة	معدل النمو الحقيقي (%)	القيمة	
٢٣,٦	٩١,٤	٢٣,٢	١١٩,٨	المطاعم والفنادق
٣,٤	٥٣٩,٩	٣,١	٥٨٨,٣	الملكية العقارية
٣,١	٢١٦,١	٢,٩	٣٦٦,٧	خدمات الأعمال
٣,٠	٤٨٧,٠	٢,٨	٥٧٥,٧	الحكومة العامة
٤,٩	١٣٧,٧	٤,٧	١٤٦,٤	خدمات التعليم
٥,٦	١٧٤,٤	٥,٥	٢٤٩,٧	الخدمات الصحية
٤,١	٦٩,٩	٣,٩	١٢٤,١	الخدمات الأخرى
٤,٤	٦٦٣٧,٦	٤,٣	٩٩١٠,٨	الإجمالي

قائمة (٣) الاستثمارات الكلية المستهدفة

موزعة على

الاستثمارات					القطاعات الاقتصادية
الهيئات الاقتصادية	الجملة	الهيئات الخدمية	الادارة المحلية	الجهاز الإداري	
١٩١٠,١	٤٥٩٦,٢	٢٧٠٦,١	٠,٤	٢٢٢٨٩,٨	الزراعة والرى والصيد
<u>٦٥,١</u>	<u>٢٩,٥</u>	<u>٢٩,٥</u>	<u>٠,٠</u>	<u>٠,٠</u>	الاستخراجات
	٠,٠				(أ) البترول الخام
<u>٦٥,١</u>	<u>٠,٠</u>				(ب) الغاز الطبيعي
	<u>٢٩,٥</u>	<u>٢٩,٥</u>			(ج) استخراجات أخرى
<u>٣٢,٥</u>	<u>٢٤٥,٧</u>	<u>٠,٥</u>	<u>٠,٠</u>	<u>٢٤٥,٢</u>	الصناعات التحويلية
	٠,٠				(أ) تكرير البترول
<u>٣٢,٥</u>	<u>٢٤٥,٧</u>	<u>٠,٥</u>		<u>٢٤٥,٢</u>	(ب) تحويلية أخرى
<u>٨٢٨٣,٥</u>	<u>٥٩٥١,٠</u>			<u>٥٩٥١,٠</u>	الكهرباء
<u>١٢٥٠,٦</u>	<u>٦٠٩١,٨</u>	<u>٢٧٨٦,٧</u>		<u>٣٣٠٥,١</u>	المياه
<u>١٥١٨,٤</u>	<u>٢٧٦٩٨,٩</u>	<u>٩٥٢٢,٠</u>		<u>١٨١٧٥,٩</u>	الصرف الصحى
	<u>٧٢٨٠,٨</u>	<u>٥٧٦٠,٠</u>		<u>١٥٢,٨</u>	التشييد والبناء
<u>١٥٩٠١٧,٣</u>	<u>٣٨٤٤٥,٧</u>	<u>٢٢٦٦٠,٣</u>		<u>١٥٧٨٥,٤</u>	النقل والتخزين
<u>٣٣٣٥,١</u>	<u>٢٥٨٤٦,١</u>	<u>٢٧٢,٠</u>		<u>٢٥٥٧٤,١</u>	الاتصالات
<u>١١٠٥,٥</u>	<u>٤٠٧١,٠</u>	<u>٢١٢,٧</u>		<u>٢٨٥٨,٣</u>	العلومات
<u>١٣١٠٠,٠</u>	<u>٠,٠</u>				قناة السويس
<u>١٢١٥,١</u>	<u>٠,٠</u>				تجارة الجملة والتجزئة
<u>٦٨٧,٤</u>	<u>٥٢,٥</u>	<u>٥٢,٥</u>			الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي
<u>١٢,٠</u>	<u>١٢,٥</u>	<u>٨,٠</u>		<u>٥,٥</u>	المطاعم والمقاهي
<u>٧٦٩,٠</u>	<u>٨٥٠,٥</u>	<u>٧٨٩٢,٨</u>		<u>٦١٢,٧</u>	الأنشطة العقارية

في خطة ٢٠٢٢/٢٠٢١

القطاعات الاقتصادية

(مليون جنيه)

العام	الشركات العامة					
	القطاع العام	قطاع الأعمال العام	قابضة فرعية (تنبع الوزارات المعنية)	جملة	استثمارات مركبة أخرى	الاستثمارات العامة
	قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩١ (١٩٨٣)	قانون رقم ٢٠٢١ (١٩٩١)	قانون رقم ٤٦٧ (١٩٩١)	٨٥٦٧,١	١٠٠٠,٠	٤٢٥٢٠,٤
١,٠						
٥,٩	٧٧٨٥٥,٤	٣٠٣٢٥,٠	٤٣٥٢٠,٤	١٦٥١٢,٠	١,٠	
٣,٩	٤٨٦٦٨,٩	٣٨٤٩٧,٢	١٠١٧١,٧	١٥٠٠,٠	٨٥٦٧,١	٤٢٥٢٠,٤
١,٠	١٢٤٩٢,٠	٦٠٩٢,٠	٥٩٠٠,٠	١٥٠٠,٠	٤٢٥٢٠,٤	
٢,٨	٣٥٤١٥,١	٣١١٨٢,٩	٤٢٢٢,٢	٠,٠	٤١٦٧,١	٤٢٥٢٠,٤
٠,١	٧٦١,٨	٧٢٢,٣	٣٩,٥	٠,٠	٠,٠	
١٠,١	١٢٥٧٢٨,٥	٤٨٤٦٥,٦	٧٧٢٧٢,٩	٢٧٤٠٠,٠	٤٩٥٩٤,٧	٤٢٥٢٠,٤
١,٣	١٦٥٨٦,٧	٦٣٦٧,٠	١٠٢١٩,٧	٠,٠	١٠٢١٩,٧	
٨,٧	١٠٩١٥١,٨	٤٢٠٩٨,٦	٦٧٠٥٢,٢	٢٧٤٠٠,٠	٣٩٣٧٥,٠	٤٢٥٢٠,٤
٢,٤	٤٢٩٥٢,٩	٦٥٢,٣	٤٢٢٠٠,٦	٢٠٦٠٠,٠	٧٣٦٦,١	٤٢٥٢٠,٤
١,٧	٢٠٩٤٩,٤	٧,٠	٢٠٩٤٢,٤	١٣٦٠٠,٠	٠,٠	
٨,٥	١٠٥٨٣٢,٣	١٥,٠	١٠٥٨١٧,٣	٧٦٦٠٠,٠	٠,٠	
٤,٠	٥٠٠١٣,٠	١٧٧٢٧,٥	٣٢٢٢٥,٥	٢٣٣٩٤,٧	١٦٥٠,٠	٤٢٥٢٠,٤
١٩,٦	٢٤٤٧٢٢,٥	٢٢٢١٥,٦	٢٢٢٥٠٧,٩	١٨٢٠٠,٠	٦٨٤٤,٩	١٩٩٤,٩
٤,٨	٦٠٠٥٥,٥	٣٠٨١٦,٣	٢٩٢٣٩,٢	٥٨,٠	٠,٠	
٠,٥	٦٢٩١,١	١٢١٤,٦	٥١٧٦,٥		٠,٠	
١,١	١٣٢٥٠,٠	٠,٠	١٣٢٥٠,٠	١٥٠,٠	٠,٠	
١,٤	١٨١١٧,٥	١٦٦٣٩,٧	١٤٧٧,٨	٢٠٢,٧	٦٠,٠	
٠,٩	١٠٧٤٦,٢	٩٠٦,٣	١٧٣٩,٩		١٠٠٠,٠	
٠,٧	٨٤٧٦,١	٦٩٥,٦	١٥٢٥,٥		١٥٠٠,٠	
٦,٦	٨٢٢٩٠,٩	٦١٠٦,٤	٢١٢٧٤,٥	١٢٠٠,٠	٠,٠	

١٢ الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ مكرر (ج) في ٣٠ يونيو سنة ٢٠٢١

الإسٌّاقِيَّةُ اِنْتَهَى					القطاعات الاقتصادية
الهيئات الاقتصادية	الجهاز الحكومي (الموازنة العامة للدولة/الباب السادس)				
	جملة	الهيئات الخدمية	الادارة المحلية	الجهاز الإداري	
٧٦٩٠٢,٤	٢٠٨٧٧٥,١	٦٣١٠٦,٧	٢١٢٩٣,٢	١٢٤٣٧٥,٢	خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية
١٩٤٧,٩	٥٤٢٤٣,٥	٢٤١١١,٧	١٠٠٠,٠	٢٩١٣١,٨	(أ) خدمات التعليم
٢٥٨١,١	٥١٥٤١,٩	٦٩٠٦,٥		٤٤٦٢٥,٤	(ب) الخدمات الصحية
٧٢٣٧٣,٤	١٠٢٩٨٩,٧	٣٢٠٨٨,٥	٢٠٢٩٣,٢	٥٠٦٠٨,٠	(ج) خدمات أخرى (*)
٣٦٩٣٠٤,٠	٣٥٨١١٣,٤	١١٥٠٢٠,٨	٢١٢٩٣,٦	٢٢١٧٩٩,٠	الإجمالي العام

(*) متضمنة مبلغ ٩٨٠٦,٧ مليون جنيه احتياطيات عامة غير موزعة . ١٠٠٠ مليون جنيه تعويضات .

الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ مكرر (ج) في ٣٠ يونيو سنة ٢٠٢١ ١٣

أجمالي الاستثمارات المستهدفة (%)		استثمارات القطاع الخاص والتعاوني	جملة الاستثمارات العامة	العام				
قيمة	(%)			استثمارات مركبة أخرى	جملة	الشركات العامة	قابضة توعية (تنبع الوزارات المعنية)	قطاع الأعمال العام (قانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩١)
٣٣٧٨٨٨,٨	٢٧,٠	٣٣٤٣٠,٩	٤٠٤٤٥٧,٦	١٤٧٨١,٦	٣٩٩٨,٨	٠,٠	٠,٠	٣٩٩٨,٨
٦٥٢٩٦,٧	٥,٢	٨٩٠٧,٩	٥٦٢٨٨,٨	١٩٧,٤	٠,٠			
٦٤٣٦٠,٢	٥,١	١٠٠٣,٠	٥٤٢٥٧,٢	٢٢٤,٢	٠,٠			
٢٠٨٢٣١,٩	١٦,٧	١٤٥٢٠,٠	١٩٣٧١١,٩	١٤٣٥٠,٠	٣٩٩٨,٨			٣٩٩٨,٨
١٢٥٠٠٠,٠	١٠٠,٠	٣١٧٠٠٠,٠	٩٣٣٠٠٠,٠	٢٢٥٠٠,٠	٨٠٥٨٢,٦	١٣٩٧٥,٩	٣٩٦٠٠,٠	٣٧٠٠٦,٧

قائمة (٤) موارد واستثمارات بنك الاستثمار القوي

للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

(بألف جنيه)

النفقات والتحويلات الجارية:		التمويل والاستثمارات التجارية:	
جزء	مجموع جزء	جزء	مجموع جزء
موارد البنك التمويلية	٦٩٣٣٥٨٢	الأيرادات والتحويلات الجارية	٣٠٨١٧٣٣
المصروفات التجارية للبنك	٧٥٩٥٨٢	المدفقات والتحويلات الجارية
الاستخدامات الرأسمالية:	٧٨٦١٤٤٠٠	(١) التحويلات الرأسمالية:
الإيرادات الرأسمالية :	١٣٦٣٥٧٥	المساهمة والإقرافن المساهمة
(١) موارد من أوعية ادخارية	١٣٠٠٠	استهلاك الفروض
صندوق توفير البريد	١٢٠٠٠	الدفقات المقدمة
صناديق التأمين	٠	سداد مستحقات الاستثمار
شهادات الاستثمار	٠	تحويلات رأسمالية أخرى
(ب) الأقساط المصلحة:	٩٠٤٠		
(ب) تمويل الاستثمار:	٩٥٣١٠٠		
البيئات الاقتصادية		
الشركات غير الماملة بالقانون رقم ١٩٦١ لسنة ٢٠٢٠	٠		
لتتمويل مشروعات أخرى / إقراض خاص	٠		
استثمارات بنك الاستثمار القوي	٩٠٧٥		
العقارات اليسرى	٠		
اجمالي الموارد	٣٠٦٦٣٨٣٢		
اجمال الموارد	٣٠٦٦٣٨٣٢		